انعكاسات سياسة التنمية المستديمة على أداء المؤسسات الاقتصادية

بلهادف رحمة
جامعة مستغانم، الجزائر

الحلقة (١)

إنّ المؤسَّساتِ الاقتصاديةَ تركِّزُ اهتمامَها على (تقييمِ التكاليف والفوائد والمزايا، وتلبيةِ طلبات الأسواق)؛ إلاّ أنّ التطوُّراتِ التي يشهدُها الفكرُ التنمويّ – والتي أدَّت إلى ظهورِ التنمية المستديمة – غيَّرتْ بعضَ الشيءِ مِن الوجْهة التقليدية للمؤسَّسات الاقتصادية.

ومفهومُ التنمية المستديمة يدينُ أصلُه إلى مًنظَّمة الأمم المتحدة التي أطلَقتْ هذا المصطلحَ، ثمَّ أنشأتْ بعد ذلك "لجنةَ التنمية المستديمة"، وَ في الأصلِ فإنّ الأُمم المتحدة قدَّمَت تعريفاً للتنميةِ المستديمة على أنَّها "التنميةُ التي تُلبِّي احتياجاتِ الأجيال الحاضرة دونَ المساوَمةِ على قُدرَةِ الأجيال المقبلَة على تلبية احتياجاتها"، وفي الآونة الأخيرة وَسَّعَ الخُبراءُ هذا المفهومَ ليتناول النواحيَ (البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية)، هذا المفهومُ يجعلُ المؤسَّساتِ تَخْرُجُ عن النظامِ التقليديِّ لتهتمَّ بـ (أبعادٍ ومؤشِّراتٍ) أُخْرى؛ مِثل (انبعاثِ الكربون، تدوير النفايات...) إلى غَيرِ ذلكَ مِن المؤشِّرات الأُخْرى.

ولقد تبنَّت الجزائرُ سياسةَ الانفتاحِ على العالَم مِن خِلال ما يشهدُه اقتصادُها من تحوُّلاتٍ مُهمَّة؛ ممّا جعلَ مؤسَّساتِها الاقتصاديةَ عُرْضَةً لمنافسةِ المؤسَّسات العالَمية التي تُشاركُها في حِصَّةِ أسواقها المحلية، وتُطبِّقُ هذه المؤسَّساتُ العالمية وتَتَّبِعُ المعاييرَ الدولية؛ لِذا لم يَعُدْ هناك مجالٌ للتأخيرِ؛ ممَّا جعلَ المؤسَّساتِ الاقتصادية في الجزائر مَعنيَّة بأنْ تأخُذَ بعَينِ الاعتبار – إضافةً إلى الجانب الاقتصادي – الجانبَينِ الاجتماعيّ والبيئيّ (التنمية المستديمة) في استراتيجياتها.

والسؤالُ الوارد هُنا: **كيف يُمكِنُ للمؤسَّساتِ الأخْذُ بعَينِ الاعتبار التنميةَ المستديمة في استراتيجياتها؟ وما انعكاساتُ ذلكَ على أدائها؟**

ولمعالجةِ الإشكالِ الواردِ هُنا فقَد تناولَ الباحثُ العناصرَ التالية: **التنمية المستديمة: مفهومُها، أبعادُها وأهدافُها. والإطارُ المفاهيميُّ للمؤسَّساتِ الاقتصادية، توجُّهُ المؤسَّساتِ الاقتصادية نحْوَ التنميةِ المستديمة.**

أوّلاً – التنميةُ المستديمة :مفهومُها ، أهدافُها وأبعادُها .

I . مفهومُ التنمية المستديمة .

لقد اكتسبَ مصطلَحُ التنميةِ المستديمة اهتماماً عالَميّاً كبيراً بعدَ ظُهورِ تقرير مُستقبلِنا المشترك الذي أعدَّتْهُ اللجنةُ العالَمية للبيئة (WCED)عام ١٩٨٧ وقَد تمَّ صياغةُ أوَّلِ تعريفٍ للتنميةِ المستديمة في هذا التقريرِ من قِبَلِ Gro Harlem Bruntland– رئيس وزراء النرويج – على أنها : " التنميةُ التي تُلبِّي احتياجاتِ الحاضِرِ دونَ الإخلالِ بقُدرةِ الأجيالِ القادمةِ على تلبيةِ احتياجاتها" .

كما عرَّفَها البنكُ الدوليّ بأنها : "التنميةُ التي تهتمُّ بتحقيقِ التكافُؤِ المتصلِّ الذي يضمنُ إتاحةَ الفُرَصِ الحاليَّةِ نَفْسِها للأجيالِ القادمة؛ وذلك بضَمانِ ثبات رأس المالِ الشاملِ أو الزيادةِ المستمرَّة عَبْرَ الزمنِ" .

وعرَّفَ الاتحادُ العالَميّ لصَونِ الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) الاستدامة على أنّها : "تحسينُ نوعيَّةِ الحياة للأفراد ضمنَ القُدْرَةِ الاستيعابيّة للنُّظُمِ الإيكولوجية " .

وعرَّفَها الاقتصاديُّ robert slowعام ١٩٩١ ، بأنّها : " عدمُ الإضرارِ بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلَة، وتركُها على الوضْعِ الذي وَرِثَها عليه الجيلُ الحاليُّ" .

وقد جاء هذا التعريفُ كتعقيبٍ على تعريفِ الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)– والتي اعتبَرَتْ بدَورِها التنميةَ المستديمة ما هيَ إلاّ محافظةُ كُلِّ جيلٍ على ما تُرِكَ لهُ من مواردَ مائيةٍ وتُربَةٍ نقيَّةٍ غَيرِ مُلَوَّثةٍ وعَيِّناتٍ من الحيواناتِ التي وَجَدَها دون تعرُّضِها للانقراض؛ حيث اعتبرَ robert slow أنّ الالتزامَ بتَرْكِ العالَمِ كما وُجِدَ تفصيليًّا أمرٌ لا يُمكِنُ تحقيقُه إطلاقاً .

فَجُلُّ التعاريفِ للتنمية المستديمة قد أصبحتَ أكثرَ قَبولاً وعلى نطاقٍ واسعٍ من قِبَلِ (الحكوماتِ والهيئات والمنظمات) الدولية؛ فَتِلْكَ التعاريفُ كُلُّها تضمَّنَتْ فكرةً واحدةً ألاّ وهيَ (العيشُ ضِمنَ حُدودِ النُّظُمِ البيئية مع تلبيةِ احتياجات الأفراد دونَ الإضرارِ بقُدرةِ الأجيال القادمة على تلبيةِ احتياجاتها مع تحقيقِ التكامُلِ والانسجام بين البيئة والتنمية)؛ لذا يتلخَّصُ التعريفُ العامُّ الشائعُ بعبارةٍ بسيطةٍ : (أنّ التنميةَ المستديمة ماهيَ إلاّ تنميةٌ تعملُ على الاستجابةِ لحاجاتِ الأجيال دون تعريضِ قُدْرَةِ الأجيال القادمة للخطرِ) .

ويُوضِّحُ الشكلُ الوارد – وبدِقَّةٍ – تطوُّرَ الفكرِ التنموي من مصطلحِ النموِّ الاقتصاديّ إلى غايةِ ظُهورِ مصطلَحِ التنمية المستديمة .

الشكل رقم (1) :تطوُّرِ الفكرِ التنمويِّ من النموِّ الاقتصادي إلى التنميةِ المستديمة

المصدر :جغرافية التنمية – مفاهيم نظرية وأبعاد مكانية – ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني : http: / / www.fayoum.edu.eg/arts/Geography/pdf/13.pdf ص:02

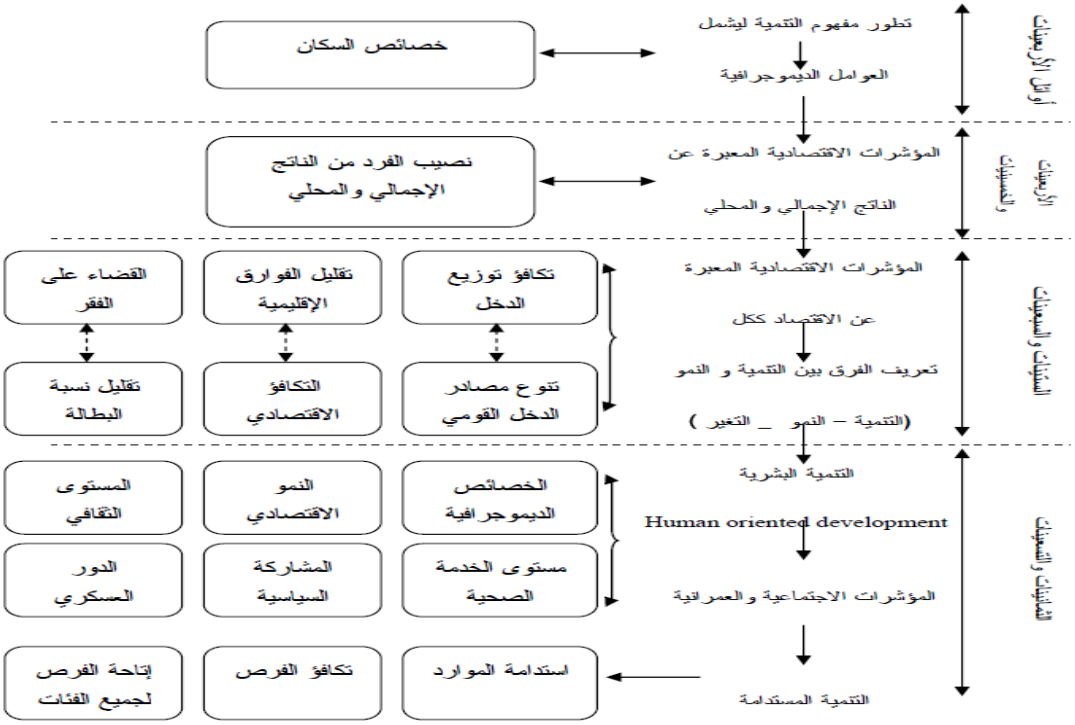

II. أهدافُ التنميةِ المستديمة.

تسعى التنميةُ المستديمة إلى تحقيقِ مجموعةٍ من الأهدافِ تختلفُ باختلافِ أبعادها، ويُمكِنُ توضيحُ أهمِّ هذه الأهدافِ في ما يلي:

١- **تحقيقِ نوعيَّةِ حياةٍ أفضلَ للأفراد**: وذلكَ بـ(توفير كلِّ الخدماتِ الاجتماعيةِ لهم، وتحسينِها من الناحية الكمِّيَّةِ والنوعيَّةِ بشكلٍ عادلٍ ومَقبُولٍ) من الأفرادِ كافةً، مع زيادةِ نصيب دَخْلِ الفرد من الناتج الداخليّ الخام.

٢- **احترامِ البيئة الطبيعية وتعزيزِ نَشْرِ الوعي البيئيّ بين الأفراد**: وذلكَ بـ(تحقيقِ التكامُل والانسجام بين نشاطاتِ الأفراد والبيئة، وزيادةِ الاهتمامِ بالمشاكلِ البيئية)؛ كـ(انبعاثِ الغازات الدفيئة، التصحُّر، استنزاف الموارد الطبيعية..).

٣- **تحقيقِ الاستخدام العقلانيِّ للثروات والموارد الطبيعية**: وذلك بـ(حَصْرِ الثرواتِ والموارد، والتخصيص الأمثلِ لها لصالِحِ الأجيال الحالية) مع تقدير مخزونِ هذه الموارد، وما يُمكِنُ إيجادُه من مواردَ مستقبليَّةٍ؛ لِضَمان حُقوقِ الأجيال القادمة.

٤- التنمية المشتركة بين البُلدان المتقدِّمة والنامية: وذلكَ بـ(تنشيطِ التجارة الخارجية في ما بينها، تسهيل عملية نَقْلِ التكنولوجيا النظيفة إلى الدولِ النامية وتبادُلِ الخِبرات، إبرام اتفاقيات حِماية البيئة، وإقامةِ شراكات داخلية وخارجية) في مجالاتِ التنمية المستديمة .

العيشِ المُستديم: من خلالِ (بناءِ سُبُلِ العيشِ المستديم)؛ لزيادةِ الثروة، وضمانِ استمراريتها بما يضمنُ التوزيعَ العادل والمساواةَ بين الأفراد، وتوفيرِ وظائفَ لائقةٍ تضمن العيشَ المستديم .

رغمَ أنّ التركيزَ على مجموعةٍ من الأهداف يعتمدُ على خُصوصيَّةِ كُلِّ دَولة؛ إلاّ أنَّه يجبُ أن تكونَ الأهدافُ كافّةً مُتوافقةً معاً قبلَ تحقُّقِ التنمية المستديمة، وقد بُذلَتْ جُهودٌ مُتواصِلَةٌ لتأكيدِ المضامين المتأصِّلَة في العناصر الثلاثة للتنمية المستديمة؛ حيث يُركِّزُ الإيكولوجيُّونَ من خُبراء البيئة على الحِفاظ على تكامُل النُّظُم الإيكولوجية اللازمة للاستقرار الكُلِّيِّ لنظامِنا العالَميِّ والاهتمامِ بقياسِ وحداتِ الكياناتِ (الطبيعية والكيميائية البيولوجية) . بينما يسعى الاقتصاديُّونَ إلى زيادةِ الرفاهية البشرية إلى أقصى دَرجةٍ في ظلِّ الموجوداتِ الرأسمالية والتكنولوجية الراهنة واستخدامِ الوحداتِ الاقتصادية . ويركِّزُ علماءُ الاجتماعِ على أنَّ العواملَ الأساسية الفعَّالة في التنميةِ المستديمة هُمُ النَّاسُ ومدى احتياجاتِهم ورَغباتِهم واستخدامِ الوحداتِ غَير المَلمُوسةِ أحياناً؛ مِثل (الرفاهية، والتمكين الاجتماعيّ) .

III. أبعادُ التنمية المستديمة .

للتنمية المستديمة ثلاثةُ أبعادٍ أساسية تتعلَّقُ بالجانب (الاقتصاديّ، الاجتماعيّ، والبيئيّ) :

١- البُعدُ الاقتصاديّ: تعني الاستدامةُ استمراريةَ وتعظيمَ الرَّفاهِ الاقتصاديّ لأطولِ فَتْرَةٍ زَمنيَّةٍ مُمكِنَةٍ من خلال توفيرِ مُقوِّمات الرفاهِ الاقتصاديّ بأفضلِ نوعيَّة . ويشملُ هذا البُعدُ ما يلي :

- إيقافَ تبديدِ الموارد ؛
- تقليصَ تبعيةِ البُلدانِ النامية ؛
- تحمُّلَ البُلدانِ المتقدِّمة لمسؤولياتِها اتجاهَ التلوُّث ومعالجته؛
- المساواةَ في توزيعِ الموارد والحدِّ من تفاوُتِ المداخيل ؛
- تقليصَ الإنفاقِ العسكريّ .

٢- البُعدُ الاجتماعيُّ: ويُركِّزُ على الإنسانِ الذي يُشكِّلُ جوهرَ التنمية وهُدفُها النهائيُّ من خلالِ الاهتمام بـ (العدالة الاجتماعية، مُكافحة الفقر، توفير الخدمات الاجتماعية، وضمانِ الديمقراطية للشعوب) .

ويتضمَّنُ هذا البُعدُ ما يلي :

- تثبيتَ النموِّ السُّكَّانيِّ وأهميَّة توزيعهم؛

- الاستخدامَ الأمثل للمواردِ البشرية؛
- تفعيلَ دَورِ المرأة؛
- ضمانَ الصّحَّةِ والتعليم ؛
- حُرِّيَّةَ الاختيارِ والديمقراطية.

٣- البُعدُ البيئيّ: يُركِّزُ البُعدُ البيئيّ للتنميةِ المستديمة على مُراعاةِ الحُدود البيئية؛ بحيث يكونُ لكلِّ نظامٍ بيئيٍّ حدودٌ معيَّنةٌ لا يُمكِنُ تجاوزُها من الاستهلاكِ والاستنزافِ، وعلى هذا الأساسِ يجبُ وَضْعُ الحدودِ أمامَ (الاستهلاكِ، والنموِّ السُّكَّانيّ، والتلوُّث، وأنماط الإنتاج السيِّئة، واستنزافِ المياه، وقطْعِ الغابات..) وهو يشملُ ما يلي:

- حمايةَ الموارد الطبيعية؛
- الحفاظَ على المحيطِ المائيّ ؛
- صيانةَ التنوُّعِ البيولوجيّ ؛
- حمايةَ المناخِ من الاحتباسِ الحراريّ.

وللتكنولوجيا دَورٌ كبيرٌ في الربطِ بين الأبعادِ الثلاثة؛ حيث أنّ الاستدامةَ دائماً بحاجةٍ إلى التطوُّرِ التكنولوجيّ الذي يسمحُ بتحقيقِ التقدُّمِ (الاقتصاديّ والاجتماعيّ) والمحافَظةِ على البيئة؛ لذا هناكَ مَن يُضيفُ بُعداً آخَرَ ألا وهُو البُعدُ التكنولوجيُّ- نظراً لما تمَّ التوصُّلُ إليه من (تكنولوجياتٍ حديثة، وتقنيات متطورة صديقة للبيئة ومُحسِّنة للمستويَين الاقتصاديّ والاجتماعيّ)؛ إلاّ أنّ العديدَ من الاقتصاديينَ يختَصِرُونَ أبعادَ التنميةِ المستديمة في ثلاثة أبعادٍ رئيسية ألا وهيَ البُعد (الاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والبيئيّ).

ثانياً- الإطارُ المفاهيميّ للمؤسَّسات الاقتصادية

I. مفهومُ المؤسَّسة الاقتصادية:

تُعرَّفُ المؤسَّسةُ الاقتصادية على أنها: " جميعُ أشكالِ المنظمة الاقتصادية المستقلَّة ماليًّاً، وهَدَفُها هو توفيرُ الإنتاجِ لغَرَضِ التسويق؛ حيث تكونُ (منظَّمةً ومجهَّزةً) بكيفيةٍ تُوزَّعُ فيها المهامُّ والمسؤولياتُ".

وتُعَرّفُ كذلك- ووفقاً لتعريفِ مكتب العمل الدوليّ- بأنّها: " هي كلُّ مكانٍ لِمُزاولَةِ نشاطٍ اقتصاديٍّ، ولهذا المكانِ سِجلَّاتٌ مستقلَّة ".

فالمؤسَّسةُ إذنْ هي عِبارةٌ عن وَحْدَةٍ اقتصاديةٍ تجمعُ بين الموارد البشرية والمادية لإنتاجِ السِّلَع والخدمات من جهةٍ، وممارَسةِ النشاطاتِ اللازمة من (شراءٍ وبيعٍ وتخزينٍ)؛ وذلك بهدفِ تحقيق الأهداف التي وُجِدَتْ من أجْلِها.

وتتميَّزُ المؤسَّسةُ الاقتصادية بمجموعةٍ من الخصائصِ يُمكِنُ للباحثِ أنْ يُوجزَها فيما يلي:

- المؤسَّسةُ شخصيةٌ قانونية مستقلَّة ؛

- القُدرةُ على تحقيقِ الأهداف التي وُجدَتْ من أجْلِها ؛
- القُدرةُ على البقاءِ؛ ممّا يضمنُ للمؤسَّسةِ (تمويلاً كافياً وظروفاً ملائمةً وعَمالةً كافيةً) مع القُدرةِ على تكييفِ نفْسِها مع المتغيِّراتِ في محيطِها ؛
- التحديدُ الواضح للأهدافِ والسياساتِ والبرامجِ وأساليبِ العملِ لتحقيقِ هذه الأهداف المسطَّرة؛
- ضمانُ الموارِدِ المالية؛ سواءٌ من خلالِ (الاعتماداتِ، الإيراداتِ الكُلِّيَّة أو القُروض) أوْ من خلالِ (الجَمعِ بين هذه الأنواعِ) كلِّها ؛
- ملاءمةُ المؤسَّسةِ للبيئةِ التي تعملُ فيها وتستجيبُ لُمتطلَّباتِها ؛
- المؤسَّسةُ الاقتصادية –وبالإضافةِ إلى مُساهمَتِها في رَفْعِ مُعدَّلاتِ النموِّ الاقتصاديِّ– فإنّها تقومُ بدَورٍ كبيرٍ في التنميةِ الاجتماعية؛ باعتبارِها مَصْدَرَ رزقٍ للعديدِ من أفرادِ المجتمع.

وللمؤسَّسةِ ثلاثةُ أدوارٍ اقتصادية يُمكنُ إيجازُها فيما يلي :

- دَورِ المؤسَّسةِ تجُاهَ المالكِينَ: من خلالِ العملِ على (تخفيضِ التكاليف، وتعظيمِ الأرباح) .
- دورِ المؤسَّسةِ تجُاهَ المستخدمِين: من خلال (تحسينِ المراقبة)؛ لِضَمانِ العمل، وضمانِ الترقيةِ الداخلية بالتدريجِ مع الترقيةِ الاجتماعية والمبادَرة في دفْعِ الرواتب، التحفيزِ على الطُّموحِ والإبداعِ والابتكار.
- دورِ المؤسَّسةِ تجُاهَ المستهلك :من خلال (الاستجابةِ لحاجياتِ المستهلكِين) مع احترامِ رَغباتهم وأذواقهم.

II .أنواعُ المؤسَّساتِ الاقتصاديةِ في ظِلِّ التطوُّرِ التاريخيّ:

١– التطوُّرُ التاريخيُّ للمؤسَّساتِ الاقتصادية :إنّ ظُهورَ المؤسَّساتِ بالشكلِ الحاليِّ لم يأتِ هكذا؛ بلْ مرَّ بعِدَّةِ مراحلَ؛ والتي يُمكنُ إيجازُها فيما يلي :

– **مرحلةِ الإنتاجِ الأُسَريِّ البسيط** :تميَّزَتْ هذه المرحلةُ بالاكتفاءِ بالفلاحةِ كـ(نشاطٍ اقتصاديٍّ سائدٍ)، واعتُبِرَتْ من أهمِّ النشاطاتِ الممارسةِ كـ(مَوردٍ أساسٍ لحياةِ الإنسان)؛ حيث اعتُمِدَ هذا الأخيرُ لُمزاولةِ نشاطاته على وسائلَ بدائيةٍ وأدواتٍ بسيطة، وعادةً ما يتمُّ مُبادَلةُ المنتجاتِ التي تُنتجُها الأُسَرُ بالمقايضة، ومن أهمِّ النشاطاتِ الاقتصاديةِ التي كانت سائدةً في هذه المرحلةِ هي (حِرَفٌ يدويةٌ) والمتمثِّلَةُ في النِّجارة، الحدادة...، أضفْ إلى ذلك أنّ تجَمُّعَ مُختلَفَ الأُسَرِ حول الأراضي الفلاحيَّة ساهمَ في تكوينِ المدن والتجمعاتِ الحضارية؛ والتي كانت لها انعكاساتٌ في توجيهِ العُمَّالِ نَحْوَ ممارَسةِ الحِرَف.

– **مرحلةُ ظُهورِ الوحداتِ الحِرَفيَّة** : إنّ تكوينَ التجمُّعاتِ الحضَريّة وارتفاعَ الطلبِ على مختلفِ المنتجاتِ الحِرفية أدَّى إلى تكوينِ ورْشاتٍ يتجمَّعُ فيها أصحابُ الحِرَفِ المتشابهةِ من أجْلِ الإنتاجِ تحت إشرافِ الأقدمِ منهُم (حِرْفَةً وخِبْرَةً)؛ ونظراً للخلافاتِ التي سادتْ بين الحِرفيِّينَ ومُعلِّميهم أدَّى إلى (انفصالِ الحِرفيِّينَ، وتكوينِ ورشاتٍ

صغيرةٍ) خاصَّةٍ بهم، وتحوَّلتْ بعضُ الورْشاتِ التي كانت تحت تصرُّفِ المعلِّمينِ إلى وحداتٍ تجاريَّة؛ ممَّا أدّى إلى انفصالِ تجمُّعاتِ الحِرفيِّينَ العاديَّة لِتُوزَّعَ إلى فئاتٍ أصغرَ في ورشاتٍ منفَصِلَةٍ؛ ممَّا ساعدَ على زيادةِ التخصُّصِ في العمل، واتِّساع الأسواق، كما ظهرتَ عملياتُ تخزينِ السِّلَع، البيعِ بالجُمْلَة.

– **مرحلةُ النظامِ المَنزليِّ للحرَف**:إنَّ ظُهورَ طبقةِ التُّجَّارِ الرأسماليينَ خلال هذا المرحلةِ– باعتبارهم حلقةَ وَصْلٍ بين المنتجينَ والمستهلكينَ– أدّى إلى تحوُّلٍ مُهمٍّ في كيفيةِ الإنتاج والتمويل؛ من خلالِ توفيرِ عواملِ الإنتاج الضرورية للأسرِ لتصبحَ الوحداتُ الحِرفية الصغيرة مُرْغَمةً على التعامُل مع التُّجَّار، وكانت بدايةُ الإنتاجِ الحِرفيّ المنزليّ ببريطانية، ومع مرورِ الوقت أصبحَ التاجرُ ذا نُفوذٍ على الحِرفيِّينَ في المنزل، وأصبحَ الحِرفيُّونَ لا يَملكُونَ إلاّ قوَّةَ العملِ وممَوِّلينَ من طَرَفِ التُّجَّارِ أصحابِ رؤوس الأموال؛ إلاّ أنَّهُم مُرتبطُونَ مع بعضِهم بعضاً ارتباطاً نفعيّاً.

– **مرحلةُ ظُهورِ الصناعة (la manufacture)** : والذي كان ظُهورُها نتيجةَ عدَّةِ تغيُّراتٍ شَهِدَتْها مراحلُ سابقةٌ من (تطوُّرِ المستوى الحضاريِّ، ارتفاعِ الطلب، وزيادة النموِّ السُّكَّانيِّ)، أضفْ إلى ذلك الاستكشافاتِ الجغرافيةَ وما كان لها من وَقْعٍ على تراكُمِ الثروة واستيرادِ المواد الأوَّلية، وهذا ما ساهمَ بِدَورِه على جمعِ الحِرفيِّينَ لتكونَ الخُطوةُ الأُولى لِظُهورِ المصانع في شكلِها الأوَّل (المانيفاكتورة)؛ باستخدامِ أدواتٍ بسيطة يدوية وتخضعُ إلى تنظيمٍ يختلفُ عن الوحداتِ التجارية السابقة؛ حيث أنّ (صاحبَ المصنعِ هو صاحبُ السلطة) فهو الذي يتحكَّمُ في عملياتِ (الإنتاجِ والتمويل والتوزيع)، وقد كان للمانيفاكتورة شَكْلانِ وهما:

- **الشكلُ الأوَّل**: مُنشآتٌ تجمعُ عدداً من الحِرَفيِّين الذين لهم الحِرفة نَفْسُها، وفي هذه المنشآتِ يقومُونَ بِجُزءٍ مُعيَّنٍ من مراحلِ عملية إنتاجِ سلعةٍ مُعيَّنَة.
- **الشكلُ الثاني**: منشآتٌ تضمُّ مجموعةً من الحِرفيِّينَ لهم حِرَفٌ مختلفة ويُشاركون ويَتعاونون من أجْلِ تحقيقِ مُنتَجٍ مُعيَّن.

ومِن الأمثلةِ عن المانفاكتورة في أوروبة نَجِدُ: المانيفاكتورة الملكية لِصناعةِ الزَّرابيِّ، المانيفاكتورة لِصناعة السيراميك بألمانية.

– **المؤسَّسةُ الصناعيّةُ الآليّة**: يعودُ ظُهورُ المؤسَّسةِ الصناعية الآلية مع بداية القرن ١٨م إلى ظهورِ الثورة الصناعية وما صاحَبها من اكتشافاتٍ علمية وتطوُّراتٍ في وسائلِ الإنتاج واتِّساع الأسواق، بالإضافة إلى دَورِ الجهاز المصرفيِّ في التطوُّرِ الاقتصادي، وظهرت هذه المؤسَّساتُ على شكلِ ورشاتٍ ومطاحنَ، أمّا المصانعُ الأكثرُ تطوُّراً فانتشرتْ في انجلترا ومِنها مصانعِ النسيج، ويُرجِعُ الاقتصاديُّونَ انتشارَ هذا النوعِ من المؤسَّساتِ إلى ارتفاعِ مردُوديَّتِها وانخفاضِ تكاليفِها، كما شهدتْ هذه الفَتْرَةُ كذلك ظهورَ شركاتٍ (تجاريةٍ وملاحيّة) ونشوءَ المؤسَّسات المالية الحديثة وظُهورَ الاختراعاتِ التِّقنيَّة بشكلٍ واسع.

– **ظهورُ التكتُّلات والشركات مُتعدِّدة الجنسيَّات**:نظراً للتغيُّرات الاقتصادية، كان من الضروري للمؤسَّسات الاقتصادية اتِّباعُ عدَّة استراتيجيات تَكتُّلٍ فيما بينَها؛ للتغلُّب على المنافَسة وغَزْوِ الأسواق الخارجية ومن التكتُّلات الاقتصادية بين المؤسَّسات نجَدُ:

- **الكارتل**: وهو تمركُزٌ لعدَّة مؤسَّساتٍ في القطاعِ نفْسِه وتُحدِّدُ أسعاراً للمنتَجات التي تُنتجُها بشكلٍ مُشتَرَكٍ فيما بينَها وتوزِّع الأسواق فيما بينها.
- **التروست**: هو تكتُّلٌ ينتجُ عنه اندماجلٌ عن عددٍ من المؤسَّسات؛ حيث تفقدُ فيه المؤسَّساتُ الاستقلالية المالية وشخصيتها القانونية المعنوية؛ حيث ينشأ التروست بعدَّة طُرُقٍ مثل: (اندماج أكثر من مؤسَّسةٍ أو شراء مؤسَّسة لأُخرى أو أكثر)؛ حيث يسمحُ هذا التجمُّعُ للمؤسَّسة من تحقيق عدَّة مزايا.
- **شركة التملُّك أو holding**: يكون نتيجةَ شراءِ بُنوكٍ لأسْهُمِ عددٍ من المؤسَّسات في (قطاعاتٍ أو فروع) اقتصادية؛ لتصبحَ شبكةٌ من المؤسَّسات تحت (استراتيجية وتوجيه) المتلكينَ الماليِّين.

إضافةً إلى ذلك الشركات متعدِّدة الجنسيَّات: والتي تُمثِّلُ المؤسَّسات الكبيرة التي اتَّجَهَتْ إلى التوسُّع خارجَ بُلدانها الأصلية، وانتشرتْ في العديد من بلدانِ العالَم وهي عبارةٌ عن شركاتٍ ذاتِ انتماءاتٍ قومية مختلفة؛ ولكنَّها موحَّدةٌ من خلال استراتيجياتٍ عامّة.

– **أنواعُ المؤسَّسات الاقتصادية**: تنقسمُ المؤسَّسةُ الاقتصادية إلى عدَّة أنواعٍ وفقاً للمعاييرِ التالية:

(١) المعيار القانوني، (٢) معيار طبيعة الملكية،(٣) ومعيار الطابع الاقتصادي:

– **المعيارُ القانونيّ**:ووفقاً لهذا المعيارِ تنقسمُ المؤسَّسةُ إلى ما يلي:

- **المؤسَّساتُ الفردية**: وهي المؤسسةُ التي يمتلكُها شخصٌ واحد فقط؛ حيث يتميَّزُ هذا النوعُ من المؤسَّسات بسهولة (الإنشاء والتنظيم).
- **الشركاتُ**: وهي المؤسَّساتُ التي تعودُ ملكيَّتها إلى شخْصَينِ أو أكثرَ وهي تنقسمُ إلى:

شركات الأشخاص (شركة التضامُن، شركة التوصية الشركة ذات المسؤولية المحدودة) وشركات الأموال (شركة المساهمَة وشركة التوصية بالأسْهُم).

– **معيارُ طبيعة الملكيَّة**:ووفقاً لهذا المعيارِ تنقسمُ المؤسَّسةُ الاقتصادية إلى الأنواعِ التالية:

- **المؤسَّسات الخاصَّة**:وهي المؤسَّساتُ التي تعود ملكيَّتُها إلى الأفراد.
- **المؤسَّسات العامَّة**: وهي المؤسَّساتُ التي تعودُ ملكيَّتُها إلى الدولة، وتهدفُ إلى تحقيقِ المصلحة العامّة.
- **المؤسَّساتُ المُختلطة**: وهي المؤسَّساتُ التي تكون ملكيَّتُها مختلطةً بين القطاعَينِ (العامِّ والخاصِّ).

– **معيارُ الطابَع الاقتصاديّ**: ونجَدُ وفقاً لهذا المعيار ما يلي :

- **المؤسَّساتُ الصناعية**: وهي المؤسَّساتُ التي يتميَّزُ طابَعُها الاقتصاديُّ بالإنتاجِ الصناعيّ؛ سواءٌ كانت صناعاتٍ (ثقيلةً أو خفيفةً)، وهي تتطلَّبُ رؤوسَ أموالٍ كبيرة، بالإضافةِ إلى المهارةِ العالية والكفاءة .
- **المؤسَّساتُ الفلاحيّة**: هي المؤسَّساتُ التي تكونُ نشاطاتُها فلاحية تتعلَّقُ بـ(إصلاحِ الأراضي، وإنتاج المحاصيل الزراعية، وتربية الحيوانات . .) .
- **المؤسَّساتُ الماليّةُ**:وهي المؤسَّسةُ التي تُمارِسُ النشاطاتِ المالية؛ مثل (البُنوك، ومؤسَّساتِ التأمين . . .) .
- **المؤسَّساتُ الخدماتيّةُ**: وهي المؤسَّساتُ التي تقومُ بتقديمِ الخدمات؛ مثل (مؤسَّساتِ النقل، مكاتبِ الخبرات . . .) .

مَظاهرُ المؤسَّساتِ الاقتصاديةِ المُعاصِرَة: ونظراً للتغيُّراتِ التي شَهِدَها قطاعُ الأعمالِ فإنَّ المؤسَّسةَ الاقتصادية العصرية أصبحتْ تتميَّزُ بما يلي :

– **الطابَعِ الدِّينامي**ِّ:وذلك من خلالِ التطوُّرِ المستمرِّ؛ حيث يجبُ أن تهتمَّ المؤسَّسةُ بتدعيمِ تطوُّرِها بالتكنولوجيا الحديثة من أجلِ تحقيقِ ما يلي :

- إنتاجِ سِلَعٍ جديدة مُنافِسَةٍ في السوق .
- إدارةِ وتنظيم المؤسَّسة بالوسائلِ الحديثة .
- الحصولِ على مواردَ جديدةٍ لإنتاجِ سِلَعٍ جديدة .

– **الطابَعِ المستقبليِّ للمؤسَّسة**: فالمؤسَّسةُ لا بُدَّ لها من أن تعملَ على (المحافظةِ على توفيرِ حاجياتِ الزبائن الجُدُدِ)، و(العملِ على خِدْمَتِهم بوسائلَ علمية؛ كالتنبُّؤِ المستقبليِّ في تحليلِ المعلومات)، ولهذا الغرضِ يجبُ على المؤسَّسةِ أن تهتمَّ بالبحثِ والدراسةِ العلمية للسوق، واستعمالِ التقديرات لذلك، والاهتمامِ بتكوين المستخدمين على التكنولوجيا الحديثة .

III .أهمِّيَّةُ المؤسَّساتِ المُقاوِلَة

مفهومُ المؤسَّساتِ المُقاوِلَة :

لقد تعدَّدَتِ المفاهيمُ والتعاريف ذاتُ العلاقةِ بمصطلَحِ "المقاوَلَةِ" ؛ حيث ازدادَ اهتمامُ الباحثينَ بهذا المصطلَحِ وبإيجادِ تعريفٍ دقيقٍ له، وقد بدأ الاهتمامُ الحقيقيُّ بالمقاوَلَةِ في سَنواتِ ما بعدَ الحربِ من طَرَفِ الاقتصاديينَ؛ وخاصَّةً المهتمِّينَ بمجالِ تاريخِ المؤسسة، وقد أنْشِئَ سَنة ١٩٤٨ م مركزُ بحوثِ تاريخِ المقاوَلَة the research

centre in entrepreneurial history بجامعة هارفارد، وقد عَرَّفَ الباحثُونَ "المقاوَلَة" كُلٌّ من وجْهَةِ نَظَرِه، وتمَّ تناوُلها من زوايا مختلفةٍ تختلفُ من باحثٍ إلى آخرَ، وهذا ما أحدثَ تبايناً كبيراً في التعاريف.

المقاوَلَة entrepreneurship هي كلمةٌ انجليزية الأصلِ، تمَّ اشتقاقُها من الكلمة الفرنسية entrepreneur، وقد تُرْجِمَتْ من طَرَفِ الكبيكيين (كندا) إلى اللغة الفرنسية entrepreneuriat.

ويُعرِّفُ robert hisrih المقاوَلَة على أنّها: " الصَّيرُورةُ التي تهدفُ إلى إنتاجِ مُنتجٍ جديد ذي قِيمَةٍ؛ وذلك بإعطاءِ الوقت والجَهد اللازمَين مع تحمُّلِ المخاطِر الناجمة عن ذلك بمختلفِ أنواعها، وبمقابلِ ذلك الحصول على إشباعٍ ماديٍّ ومعنويٍّ".

كما تُعرَّفُ كذلك على أنّها: " عمليةٌ يقومُ بمَوجبِها شخصٌ أو مجموعةٌ من الأشخاصِ بالاشتراك والتعاونِ مع مؤسَّسةٍ قائمةٍ بإنشاءِ مؤسَّسةٍ جديدة، أو من خلال التجديدِ والابتكار داخلَ تلك المؤسسة".

كما عُرِّفَتْ في الاقتصادِ الإسلاميِّ على أنها: " عَقْدٌ يتعهَّدُ أحدُ طرفَيه بأنْ يصنعَ شيئاً أو يؤدِّي عَملاً لقاءَ بَدَلٍ يتعهَّدُ به الطرفُ الآخَر".

إذنْ: وكتعريفٍ عامٍّ للمقاوَلَة فهي: "وحدةٌ للإنتاجِ تعتمدُ على العملِ ورأسمال التِّقنيِّ والماليِّ لإنتاجِ منافعَ وخدمات؛ من خلالِ عَقْدٍ تتعهَّدُ به بإنتاجِ مَنتُوجٍ مُعيَّنٍ لقاءَ مقابلٍ ماليٍّ يتعهَّدُ به الطرفُ الآخَر.

٣. الدورُ الاقتصاديُّ والاجتماعيُّ للمؤسَّسات المقاولة: ويتمثَّلُ فيما يلي:

- إنشاءِ المؤسَّسات: فإيجادُ المؤسَّساتِ هي الظاهرةُ الأكثرُ وُضوحاً للمقاولة، وإنَّ المؤسَّساتِ التي يتمُّ إنشاؤها هي عبارةٌ عن مؤسَّساتٍ (صغيرة ومتوسطة)؛ والتي تُساهِمُ في (امتصاصِ البطالة، توازُنِ توزيعِ الدُّخول، تنميةِ الصادرات، وتنميةِ رُؤوسِ الأموال العائلية)
- النموِّ الاقتصاديِّ وإيجادِ مناصب الشغل: فلقد اهتمَّت دراساتٌ وبحوثٌ كثيرةٌ بدَورِ المقاولةِ في النموِّ الاقتصادي للدول، ولقد استحدثتْ لهذا الهدفِ عِدَّة برامجَ للدراسةِ من بينها برنامج GEM (global entrpreneurship monitor)؛ حيث جعلَ من دراسة دَورِ المقاولةِ في النموِّ الاقتصاديِّ هدفَه الرئيسَ، وهو يَعتمدُ على عاملَين أساسيين: PIB وتوفيرِ مناصبِ الشُّغل.

ويُوضِّحُ البرنامجُ أنّ النموَّ الاقتصاديّ؛ والذي يُعبَّرُ عنه بـ PIB وفُرَصِ العملِ الناتجة تكونُ نتيجةَ الدِّينامِيَّة الاقتصادية والمتمثِّلَة في (إيجادِ وتوسيعِ أو إعادةِ هيكلةِ أو إيجادِ المؤسَّسات).

- زيادةِ متوسِّطِ دَخْلِ الفرد: من خلال التغيُّرِ في هياكلِ الأعمال والمجتمعِ عن طريق توفيرِ الثروة لدى الأفرادِ والمجتمع.

- الزيادةِ في جانبَي العَرْضِ والطلب.
- التجديدِ والابتكار والقُدرة على رَدْمِ الهُوَّةِ بين المعرفة وحاجاتِ السُّوق.
- تنميةِ الصادرات والمحافَظةِ على استمرارِ المنافَسة.
- التكامُلِ مع المنظَّماتِ الكبيرة وترابُطِ الأعمالِ التجارية؛ ممَّا يُؤدِّي إلى نجَاعةٍ أكبرَ في الأداءِ الاقتصادي.

صُعوبات التي تُواجه المؤسَّسات المقاولَة:

مِن الصُّعوباتِ التي تُواجه قِطاعَ المقاولَة نجَدُ ما يلي:

- صعوبةَ توفيرِ مُستلْزَماتِ العمل من(مواد ومَعدَّات وعَمالةٍ ذاتِ كَفاءة).
- الاشتراطَ في بعضِ العُقودِ من أخْذِ مُوافَقاتٍ على المواد المستخدَمة أو المواد البديلة وكذلك
- أسلوبَ تنفيذِ الأعمال والتي قد يَرَى المقاولُ أو تُضطرُ الظروفُ المستجِدَّة أحياناً إلى استخدامِ بدائلَ عمَّا كان مُقرَّراً بالأصلِ.
- التمويلَ والذي يَبْرُزُ في حالتَين؛

الحالةِ الأولى: عندما تُعرَضُ مشاريعُ يَرَى المقاولُ أنها تتناسبُ مع إمكاناته (الفنِّيَّة والعمليَّة)؛ ولكنَّها تحتاجُ إلى تمويلٍ يتجاوزُ إمكاناته الحاليَّة؛ سواء لبُرُوزِها في وقتٍ يكون فيه مَشغُولاً بالإنفاقِ على مشروعٍ كبير نسبيًّاً أو أكثرَ، والحالةُ الثانيةُ الحالةُ المعاكِسَة للحالةِ الأُولى والتي لم يتمكَّنِ المقاولُ من الحُصولِ على المشاريعِ المتناسِبة مع إمكاناته الماديِّة، الأمرُ الذي يُوجِدُ فائضاً في التمويلِ لمُدَّة(تَطُولُ أو تَقْصُر).

- المقاولُ يعملُ في حالةٍ شديدة من عَدَمِ التأكُّدِ وخُضوعِ عَمَلِه لقانونِ الاحتمالات؛ ولاسيّما في مرحلة البحثِ عن المشاريعِ ودِراسةِ المعُروضِ منها للتقدُّمِ بعَرضِه بقَصْدِ الحُصولِ عليه.

الهوامش:

١. الطاهر خامرة: **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007 م. ص:28.

٢. عبد الله الحرتسي حميد: **السياسة البيئية ودورها في تحقق التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر 2005 م. ص:24.

٣. Phil Managhten & John Urry ,**Contested Natures**, first published ,London:sage , 1998,Pp:213.

٤. عبد القادر عطية: **قضايا اقتصادية معاصرة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر 2000 م، ص:05

٥. سالم التوفيق النجفي، إياد بشير الجلبي وأحمد فتحي عبد المجيد: **البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه (سياسات ضياع الثروة الطبيعية والبشرية)**، الطبعة الأولى، روافد النشر للتوزيع والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012 م، ص:15.

٦. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط: **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010 م، ص:29-30.

٧. Nicole Fontaine , **investir dans le développement durable** , ministere de l'economie des finance de l'industrie, république Française , Pp : 17-19.

٨. ف.دوجلاس موسشيت : **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000 م، ص:71-72.

٩. خالد مصطفى قاسم : **إدارة التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 م، ص:29-35.

١٠. ماجد أبو زنط وعثمان غنيم : **التنمية المستدامة :دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**، مجلة المنارة، العدد 01، المجلد 12 / 2006 م، ص: 163، 164.

١١. إسماعيل عرباجي : **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 م، ص: 11.

١٢. .عمر صخري : **اقتصاد مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007 م، ص:24.

١٣. المرجع نفسُه، ص:25.

١٤. إسماعيل عرباجي : مرجع سبق ذِكْره، ص:12.

١٥. http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/yacine/pro06.html .

١٦. إسماعيل عرباجي : مرجع سبق ذِكْره، ص:12-13.

١٧. المرجع نفسُه: ص:13

١٨. لفقير حمزة: **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر2009 م.ص:12.

١٩. مرجع سابق: ص:14.

٢٠. Rachid ZAMMAR ,Conférence « Initiation à l'entrepreneuriat » www.fsr.ac.ma/cours/.../zammar/initiation%20entrepreneuriat.pdf.P:03

٢١. إبراهيم راشد : **عقد المقاولة في الفقه الإسلامي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010 م، ص: 745.

٢٢. لفقير حمزة: مرجع سبق ذِكْره، ص:40.

٢٣. سمر رجب عطا الله : **واقع التخطيط الاستراتيجي في قطاع المقاولات " دراسة ميدانية على شركات المقاولات في قطاع غزة "**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2005 م. ص:81.